

مهاجرون سوريون يصوتون لأول مرة في انتخابات ألمانيا

لا إجابة واضحة بشأن مستقبل المهاجرين بعد خروج ميركل

برلين - يحرص طارق سعد على مساعدة لاجئين آخرين ممن فروا من الحرب في سوريا للاستقرار في منازل جديدة بألمانيا ويرى أن الانتخابات التي تجرى على المستوى الاتحادي في 26 سبتمبر الجاري فرصة لذلك. ويدعو سعد في الحملة الانتخابية في ولاية شلسفيغ هولشتاين المطلة على ساحل البلطيق لتأييد الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي انضم له في 2016 بعد عامين من وصوله إلى ألمانيا وعلى جسده جرحان من رصاصتين أصيب بهما في سوريا.

وقال طالب العلوم السياسية البالغ من العمر 28 عاماً "فكرت أن الأمور التي تجعل حياتي صعبة لا بد وانها تؤلم الآخرين أيضاً. وللتغلب عليها بأسرع ما يمكن، يجب أن ينضم المرء إلى حزب سياسي".

وأضاف سعد الذي سيصوت للمرة الأولى مثل الكثير من اللاجئين بعد أن حصل على الجنسية الألمانية "عاش أبائنا في ظل نظام سياسي متخلف لسنوات طويلة في سوريا.. هذه فرصة لتتسنة جيل جديد" في ألمانيا.

وكان قرار المستشار الألمانية أنجيلا ميركل فتح الباب لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين في 2015 ملفاً حاسماً في الانتخابات الاتحادية السابقة في 2017. لكن ليس كل اللاجئين الذين استقروا في البلاد وحصلوا على الجنسية لديهم نفس موقف سعد الواضح في ما يتعلق بنواياهم في التصويت.

وقال ماهر عبید (29 عاماً) الذي يعيش في مدينة زينغن قرب الحدود السويسرية "سعيد بأن نتاح لي هذه الفرصة، لكنني حذر وربما لن أصوت".

ويعتقد عبید الذي حصل على الجنسية في 2019 إن عدم وضوح الصورة حول مواقف الأحزاب إزاء ملفات السياسة الخارجية خاصة سوريا هو السبب في تردده.

وتظهر الإحصاءات على مستوى البلاد أن عدد السوريين الذين حصلوا على الجنسية الألمانية قفز بنسبة 74 في المئة في 2020 إلى 6700.

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

حيرة دولية إزاء تصعيد إيران النووي

طهران راكمت معارف ومعلومات لا يمكن محوها بمجرد العودة إلى الاتفاق



إيران مصرّة على استفزاز العالم

في المئة، في رأي الخبراء "ما يدل على خطورة الوضع" على حد قول سترايكر. لكنها في المقابل أكدت أن "لا حاجة للهلج". وتابعت "إنه أمر مقلق للغاية لكننا لا نعرف نوايا طهران"، بينما ينفي النظام الإيراني دافماً رغبته في حيازة قنبلة ذرية.

ووفقاً للباحث، فبالإضافة إلى ذلك "لم تقم إيران بإعادة تكوين مخزون كبير من اليورانيوم كما كان قبل اتفاقية 2015".

وحتى إذا تمكنت من جمع ما يكفي من المواد لصنع قنبلة، يقول إريك برويسر أخصائي الانتشار النووي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، "سيستعين على طهران تحويلها وتجميعها مع متفجرات ومكونات أخرى".

وبعد ذلك، ثمة مراحل إضافية ضرورية "لتكثيف السلاح على صاروخ وتشغيله بشكل صحيح".

بالإضافة إلى ذلك، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية رغم فرض قيود على تحركاتها منذ دخول قانون إيراني جديد حيز التنفيذ في فبراير، تقوم بانتظام بتفتيش المواقع الرئيسية للبلاد ولاسيما مجمع التخصيب في نطنز (وسط).

في المقابل، يخلص الخبير إلى أن طهران راكمت على مدى أسابيع معلومات ومعارف لا رجوع عنها ولا يمكن محوها بمجرد العودة إلى الاتفاق.

من ذلك وبلغت نسبة 20 في المئة، وهو مستوى يسمح نظرياً بإنتاج نظائر طبية تستخدم خصوصاً في تشخيص بعض أنواع السرطان. ويات مخزونها المخصب بهذه النسبة يبلغ الآن 84 كيلوغراماً.

وتجاوزت الجمهورية الإسلامية في أبريل عبء 60 في المئة غير المسبوق، وأنتجت ذاك 10 كيلوغرامات واقتربت بذلك من نسبة الـ90 في المئة اللازمة لصنع قنبلة ذرية.

تقول أندريا سترايكر المؤلفة المشاركة في تقرير حديث صدر عن معهد واشنطن للعلوم، طورت إيران للمرة الأولى اليورانيوم المعدي "بحجة مدنية في حين أنه مادة أساسية لصنع سلاح نووي".

في موازاة ذلك، زادت إيران بشكل كبير من عدد أجهزة الطرد المركزي وأدائها لزيادة الإنتاج بشكل أفضل وأسرع.

ولم تتحد الكمية المسموح بها بموجب الاتفاقية بشكل عشوائي. لقد كانت نتيجة حساب دقيق بهدف إلى تحديد "وقت الإخراق"، أي الوقت الذي ستستغرقه إيران نظرياً للحصول على المادة اللازمة لصنع قنبلة نووية.

ونظراً للتطورات التقنية الأخيرة، باتت الآن "أقل بكثير" كما ذكر دبلوماسي مطلع على الملف، مؤكداً أنه "ليس معقداً من الناحية التقنية" الانتقال من 60 إلى 90 في المئة.

بالتالي فإن إيران "قطعقت 99 في المئة من الطريق" ببلوغ نسبة تخصيب 60

يقلق الخبراء في وقت توقفت فيه المحادثات الدبلوماسية. ووفقاً لبيود الاتفاقية المبرمة في فيينا العام 2015 مع القوى العظمى: الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والصين وروسيا، وافقت إيران على تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.67 في المئة كحد أقصى مع سقف محدد بـ202.8 كيلوغرام.

وتكمن العملية في زيادة نسبة النظائر الانشطارية في اليورانيوم، وخصوصاً في أجهزة الطرد المركزي.

ويضم اليورانيوم الطبيعي المستخرج من الأرض 99.3 في المئة من اليورانيوم 238 غير قابل للانشطار. ويشكل الجزء الانشطاري وهو يورانيوم 235، نسبة 0.7 في المئة فقط.

هذا اليورانيوم المخصب بنسبة تراوح بين 3 و5 في المئة يستخدم لتزويد محطات الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء.

لكن رداً على قرار دونالد ترامب في 2018 الانسحاب من الاتفاق، حررت إيران نفسها تدريجياً من التزاماتها. وهكذا بدأت في تجاوز الحد المسموح به أثناء التخصيب بنسبة تصل إلى 5 في المئة.

وبحسب أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد راكمت حتى نهاية أغسطس 2441.3 كيلوغراماً من اليورانيوم، أي أكثر بـ12 مرة الحد المسموح به.

وفي بداية العام، ذهب إيران إلى أبعد

لا يعلق المتابعون الكثير من الآمال بشأن المؤتمر السنوي العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي بدأت أشغاله في فيينا ومدى قدرته خاصة على ردع سلوك إيران الخطير في ما يتعلق ببرنامجهما النووي، أمام مخاوف حقيقية مما راكمتها طهران من معارف ومعلومات لا يمكن محوها حتى بمجرد العودة إلى الاتفاق النووي.

فيينا - تتسلط الأضواء مجدداً على برنامج إيران النووي هذا الأسبوع في نيويورك، حيث تلتقي الأطراف الرئيسية في هذا الملف خلال للمرة الأولى أمام للأمم المتحدة.

وسيطرحت الملف أيضاً على المؤتمر السنوي العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي بدأ الإثنين في فيينا.

وحض رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية محمد إسلامي الإثنين، وانشطن على إعادة النظر في إستراتيجيتها ورفع كل العقوبات عن الجمهورية الإسلامية، وذلك خلال حديثه للمرة الأولى أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقال في اليوم الأول من المؤتمر العام السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا "لقد حان الوقت لكي تصحح واشنطن سياساتها الخاطئة وتلغي الحظر برمته وبخو عملي".

إذا تمكنت من جمع ما يكفي من المواد لصنع قنبلة سيتعين على طهران تحويلها وتجميعها مع متفجرات ومكونات أخرى

ويعتزم رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية وهو أيضاً نائب رئيس الجمهورية، أن يلتقي على هامش المؤتمر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسو.

وأردف إسلامي "لقد قال الرئيس بوضوح إن حكومتنا ترغب في نتائج، كون هدف المفاوضات رفع الضغط الجائر الذي تتعرض له الأمة الإيرانية".

ورغم إصرار طهران على الطبيعة السلمية لانشطتها، فإن سلوكها الأخير

باريس وحيدة في مواجهة واشنطن حفظاً لواء الوجه

ماكرون غير مستعد للتهدة بعد إزلال صفقة الغواصات

أما النقطة الخلافية الأخرى فتتمثل في الإبقاء على حظر السفر إلى الولايات المتحدة جزاءً كوفيد - 19 المفروض على معظم الأوروبيين، رغم أن الاتحاد الأوروبي الذي تعتمد العديد من بلدانه على السياحة كمصدر دخل خفيف الشروط المفروضة على الأميركيين للدخول إلى دوله.

ويتشير ماكس برغمان، المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأميركية والذي بات حالياً في "مركز التقدم الأميركي" ذي الميول اليسارية، إلى أن بايدين يتوجب عليه القيام "بخطوات جريئة لإصلاح العلاقات مع فرنسا منعا لخروج الخلاف عن السيطرة".

والمح إلى أنه بإمكان بايدين أن يدعو ماكرون إلى البيت الأبيض ويدعم رؤية الرئيس الفرنسي في ما يتعلق بقوة دفاعية أوروبية والتحرك لرفع حظر السفر.

وحسب متابعين فيان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أوضح أن الغضب الفرنسي لن يخفت بعد أن ألغى أستراليا صفقة الغواصات.

ويخلص الصحفان أنيا نوسباوم وسامي أدجبرني في تقريره نشرته وكالة بلومبرغ إلى أن تصرفات ماكرون الغاضبة موجهة أساساً إلى الجمهور المحلي؛ فقبل سبعة أشهر من الانتخابات الرئاسية أظهرت بعض استطلاعات الرأي أن منافسته الرئيسية ماري-لو بان، زعيمة حزب الجبهة الوطنية اليميني القومي، تقلص الفارق بينهما، لذلك يحتمل أن يظهر للناخبين أنه الأطلسي استمرت 20 عاماً.

لدى التوقيع عليه سنة 2016، قد يوصل الغضب الفرنسي رسالة إلى قطاع الصناعات الدفاعية النافذ في البلاد مفادها أن القادة السياسيين يضغون لصالحه.

في حين اعتبرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين الإثنين أن الطريقة التي تم التعامل بها مع فرنسا بشأن صفقة الغواصات مع أستراليا في إطار الشراكة الأمنية الأميركية الأسترالية البريطانية "غير مقبولة".

لكن التأثير الدبلوماسي يبقى أقل وضوحاً؛ إذ تبدو فرنسا في عزلة بالترامب مع انطلاق أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولا تبدي ألمانيا - القوة الحليفة في الاقتصاد الأوروبي التي سترجري انتخابات الأحد المقبل - أي تحمس للتدخل، واكتفت الحكومة بالإشارة إلى أنها أحيطت علماً بالخلاف.

وافادت خبيرة العلاقات عبر الأطلسي لدى معهد "بروكينغز" سيليا بلين بان فرنسا تستطيع أن تقنع الدول الأوروبية الأخرى بأن إدارة بايدين تفتقد إلى استراتيجية حيال أوروبا.

ويؤكد "عندما تدخل في أزمة كهذه فالأفضل لك أن تعرف أين المخرج". وأعلنت أستراليا أنها تعتبر الغواصات النووية خياراً أفضل بالنسبة إليها يضمن تفوقها البحري، بينما أعلنت عن تحالف ثلاثي جديد مع الولايات المتحدة وبريطانيا ينظر إليه بشكل واسع على أنه يستهدف الصين التي شكلت اتساع نفوذها أولوية بالنسبة إلى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدين.

ولم يتم حتى الآن الإعلان عن أي لقاء مرتقب على جدول أعماله على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة المرتقبة الأسبوع الجاري في نيويورك مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي يتحدث الفرنسية بطلاقة ويُعرف بحبه لأوروبا.

ومع عقد بلغت قيمته 50 مليار دولار أسترالي (36.5 مليار دولار أمريكي)

باريس - عبر اختياريها المواجهة المفتوحة مع الولايات المتحدة إثر خسارتها عقدا ضخماً يتعلق ببيع غواصات لأستراليا تخوض فرنسا رهاناً خطيراً، بينما لا تتجمل دول أخرى الوقوف إلى جانبها.

وبعدما انسحبت أستراليا من اتفاقها مع باريس على شراء غواصات تقليدية لصالح تلك الأميركية التي تعمل بالدفع النووي، قامت فرنسا بخطوة استثنائية فاستدعت سفيريها من واشنطن وكانبيريا للتشاور.

ويقول الأستاذ في معهد الدراسات السياسية في باريس برتران بادي إن فرنسا وضعت نفسها في موقف لا يمكن لها أن تبدو من خلاله إلا وكأنها تتراجع أو تخسر ماء وجهها فور عودة سفيريها إلى الولايات المتحدة، حليفها التاريخي.



الحلفاء الأوروبيون ليسوا جميعاً في جانب واحد

الاتحاد الأوروبي يشكك في نزاهة انتخابات مجلس الدوما الروسي

انتخابات مجلس الدوما الروسي

موسكو - ندد الاتحاد الأوروبي الإثنين بما وصفه بـ"مناخ الترهيب" في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية في روسيا وانتقد غياب مراقبين مستقلين للانتخابات.

وقال المتحدث باسم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو "ما رأينا في الفترة السابقة لتلك الانتخابات كان جزءاً من الترهيب لجميع الأصوات المستقلة التي انتقدت الوضع".

وأضاف "لم تكن هناك مراقبة دولية مستقلة، إذا من الصعب جداً رؤية كيف جرت فعلياً هذه الانتخابات".

وتابع "لكن لدينا عدد كبير من المؤشرات من مراقبين محليين مستقلين تحدثوا عن عدد هائل من المخالفات خلال هذه الانتخابات".

ونددت المعارضة الروسية التي استبعدت من الانتخابات بعمليات تزوير كثيرة؛ من ذلك مثلاً إضافة أصوات إلى صناديق الاقتراع وإرجاء الإعلان عن نتائج الاقتراع عبر الإنترنت وطرد مراقبي فرز الأصوات من بعض مراكز الاقتراع. وحصل حزب "روسيا الموحدة" الحاكم على 49.64 في المئة من الأصوات، بحسب نتائج تشمل 95.15 في المئة من المراكز.

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة



بيتر ستانو
جميع الأصوات المنتقدة قبل الانتخابات الروسية تعرضت للترهيب

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة

وخلصت دراسة أجراها مجلس الخبراء المعني بالدمج والهجرة إلى أن 65 في المئة